في السودان:

فيضانات الاعصار هتكت الاسرار!

النميرى : بانتظار نتائج قمة كامب ديفيد

هل انقذت المعارضة رأس النميري؟

في اواخر الشهر المنصرم ، وكذلك قبل عدة ايام ، ضربت السودان اكبر كارثتين طبيعيتين شهدتهما البلاد خلال هذا القرن، تحطمت عشرات القرى ، واصيبت مشروعات اقتصاديه يعتبر بعضها كمشروع « مديرية الجزيرة الزراعي » عصب الاقتصاد الوطني السوداني ، الذي يعاني حتى في الفترات العادية من عجز في ميزان المدفوعات ، يعتمد في سد نسبة منها على المساعدات الخارجية ، سواء القادمة من انظمة عربية كالسعودية ، او بعض المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي .

وتتوقع بعض المصادر ان تنعكس هذه « الكارثة الطبيعية » على الاوضاع الاجتماعية ، وتأخذ طريقها الى الواقع السياسي المحزق سواء على صعيد السلطة ، حيث لم يستطع النميري حتى الان تثبيت ركائز وحدة حقيقية داخل الاتحاد الاشتراكي بوصفه الحزب الوحيد المصرح به والحاكم ، ولا يزال يسير البلاد بواسطة قانون الامن الصادر في العام ١٩٧٢ ، والمتعارض مع بعض مواد الدستور .. او على صعيد المعارضة والتي تضم من اقصى اليمين الى اقصى اليسار دون ان تضمها جبهة معارضة موحدة متفقة على الحد الادنى . وفي خضم ذلك يستمر الحديث عن « مراكز القوى » وصراعاتها وتاثيراتها على هذا الواقع المحزق .

النفط .. العصا السحرية !!

تستهدف الاستراتيجية العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستوحاة من اهداف الخطة السداسية ٧٧ ـ ٨٢ فيما تستهدف « تحقيق العدالة الاجتماعية (...) من خلال توسيع قاعدة الدخل بما يحقق العدالة (...) ووضع مبدأ تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين (...) ورفع مستوى معيشة السكان في جميع المناطق ... الخ » .

لكن يبدو ان الوصول الى ذلك صعب ان لم يكن ضربا من المستحيل في ظل حكم النميري ، وبالطريقة التي يسير عليها سواء في توشيد الاقتصاد او معالجة المعضلات الاقتصادية التي تواجه التنمية في السودان .

في منتصف هذا العام رفض السودان تخفيض قيمة الجنيه الاسترليني ، وهو الشرط الذي وضعه صندوق النقد الدولي من اجل اصلاح الاقتصاد السوداني الذي كان ـ وحسب تقديرات البنك ـ يعاني من ازمة حادة كادت ان تقوده الى ما يشبه الانهيار لولا النجدات التي قدمتها المملكة السعودية التي وصلت الى ما يزيد على ٣٥٠ مليون جنيه استرليني ، مما دفع البنك الدولي حينها الى تقديم مساعدة اخرى قدرت بحوالي ٦٥ مليون جنيه استرليني . وجميعها جزء من المساعدات والقروض الخارجية التي وصلت في نهاية العام المنصرم الى ما يزيد على ٤١٥ مليون جنيه استرليني .

ولا تقتصر سوء الحالة الاقتصادية في السودان على ان نسبة الاراضي المزروعة مقارنة مع تلك الصالحة للزراعة لا تتجاوز ١٥ ٪ فقط ، او الاعتماد الكبير على قطاع الخدمات مثل السياحة والصيد فحسب ، بل تتجاوز ذلك لتصل الى معدل مرتفع في نسب التضخم وصلت الى ٢٥٪ وهو رقم عال اذا ما قيس بالطاقة الزراعية والرعوية الكامنة في الاراضي والقطعان ، ويمتد ليشمل الهياكل التحتية التي تعاني من حالات متردية وابرزها تلك المتعلقة بحركة الموانىء ، وجودة الطرق ووسائل الاتصال الاخرى .

والنميري لا يستطيع ان يتعامى عن هذه الحقائق ولكن يبدو انه يعيش على امل اكتشاف النفط وبكميات غزيرة ، وهذا ما اشار اليه في خطابه بمناسبة الذكرى التاسعة لاستيلائه على السلطة حيث اكد على « ان عمليات التنقيب اثبتت وجود النفط في السودان وبكميات مشجعة جدا » وبغض النظر عن كون الكميات مشجعة ام لا ، فقد بات من المعروف ان النفط موجود وبكميات تجارية في السودان ، ستمكنه من التصدير بعد ان كان مضطرا للاستيراد ، فقبل عدة اشهر زودت السعودية السودان بحاجته من مادة الوقود الناجمة عن قطع العراق لحصته النفطية التي كان يضخها الى مصفاة بور سودان . وتصل تكاليف الواردات النفطية الى حوالي ١٥٠ مليون دولار ، بعد ان كانت لا تتجاوز قبل عشر سنوات ١٠ ملايين دولار.

والحديث الهامس عن النفط المبني على توقعات مشوبة بالامال النابعة من الالام ، ارتفع رويدا رويدا ليصل الى شائعات شبه واقعية تتحدث عن « عومان السودان على بحيرة من النفط » ربما تكون الاكبر في افريقيا حيث يصل ناتجها اليومي الى ما يزيد على ١٥ مليون بـ / ي . وهو ما يفوق انتاج السعودية الذي لم يتجاوز حتى الان ٩ ملايين ب / ي . وهذا يعني دخلا سنويا للسودان اذا قدر حسب الاسعار الراهنة فانه يصل الى حوالي ١٠٠ر٠٠٠ مليون في العام .

لكن الحقائق والارقام لا تسير كما ترسمها الاوهام ، وهذا لا ينفي وجود النفط ، وبكميات تجارية وجيدة . فحاليا تقوم شركة « شيفرون لما وراء البحار » وهي احدى الشركات المتفرعة عن « ستاندرد اويل اوف كالفورنيا » (سوكال) بالتنقيب عن النفط ، وهي حائزة على امتياز التنقيب منذ العام ١٩٧٥ . وقامت باعمال الحفر في المناطق الوسطى ـ الغربية منذ اكتوبر ١٩٧٧ .

ولكي تتحول السودان الى دولة مصدرة للنفط فهي بحاجة الى انتاج يزيد على ٤٥٠ر٠٠٠ ب /ي ، وحتى هذا ربما يصبح قليلا اذا ما قورن بالتكاليف المعروفة على كافة قطاعات الانتاج . على كل حال ، فان الارقام تقول ان حقل النفط المعروف بـ « المجموعة رقم ١ » والذي وصل مستوى الحفر فيه الى ١٤٤٠٠٠ متر م ، يختزن كمية نفطية من نوع ٣٨٫٢ درجة اي . بي آي . (A. P. I)

وكل التوقعات والارقام تشير الى ان السودان سوف يصبح دولة نفطية ، وربما مصدرة وليس مستهلكة فقط ، الا انه هل يكفي ذلك للخروج باستنتاج ان النميري سيحل وبعصا النفط السحرية كل المعضلات التي اشرنا اليها ؟ وهي لا تحل بغض النظر عما سوف تراكمه الثروة النفطية من رؤوس اموال ، وما ستوفره من فرص عمل ، لان النظام القائم سيظل مكبلا بالقيود التي تربطه بالاحتكارات العالمية ، ولذلك فان تاثيراتها ستكون بمثابة العقاقير المهدئة اكثر منها العمليات الجذرية التي تستأصل الداء، هذا من جهة ، ومن جهة اخرى هناك المعضلات السياسية التي ما زال النميري اعجز من ان يصل الى حل شامل وعملي لها .

اللعب على خلافات المعارضة

منذ وصوله الى السلطة تعرض النميري الى ثلاث محاولات رئيسية للاطاحة به ، الاولى كانت تلك التي قام بها الحزب الشيوعي السوداني عام ١٩٧١ ، ثم محاولة ١٩٧٣ ، ثم محاولة ١٩٧٥ ، بالاضافة الى الانتفاضة الواسعة التي عرفها السودان خلال العام ١٩٧٦ . وعلى امتداد هذه الفترة لم تكف المعارضة بمختلف انتماءاتها السياسية والايديولوجية عن ابداء وتجسيد اختلافاتها مع النظام وصراعها معه .

على انه من الضروري الاشارة الى ذلك التمزق الذي لا يزال مستشريا في صفوفها والذي يقسمها الى قسمين : الجبهة الوطنية التي تقودها القوى السياسية المحافظة المطعمة ببعض العناصر الليبرالية وابرز شخصيتين فيها هما : الصادق المهدي ، والشريف الهندي . والاخير كان وزيرا سابقا للمال في السودان ، وقد عاد مؤخرا الى السودان بعد اتمام المصالحة مع النظام .

وقد وضعت الجبهة الوطنية شروطا للمصالحة مع النظام جاءت ـ حسبما يقول عثمان خالد مضوي امين عام الجبهة الوطنية ـ « ظروف زيارة السادات الى العدو الصهيوني والموقف الشاذ الذي اتخذه النميري حيال هذه الزيارة ومباركته لهذه الزيارة ، واخيرا ذهابه الى القاهرة لتأييدها ، واخيرا قيامه بدور الوساطة لكسر الصف العربي ولجلب التأييد والدعم لمصر (... لتؤدي) الى نكسة خطيرة في المفاوضات التي كانت جارية بين الطرفين » . ولذلك يعتبر عثمان خالد « ان امر المفاوضة قد انتهى .. (وبانه) لا يؤمن بالتوبة في العمل السياسي بل اؤمن بالمواقف الواضحة والمعلنة وارفض المواقف السرية » .

وترفض الجبهة الوطنية الرأي القائل بانها انقذت النميري من شفير هاوية الافلاس ، الذي يعاني منه ، وتعتبر ان « المصالحة » قد جاءت نتيجة لطلب من السلطة ، وهي ـ اي الجبهة ـ لا تقبل ـ حسب اقوال اقطابها ـ انهاء النزاع ذو الثمان سنوات بالمفاوضات ، وبالتالي فهي ضد الحل السلمي مع النميري ، الذي تطالبه « باعادة الحرية الى الشعب السوداني » .

من جانب اخر يعتبر الحزب الشيوعي السوداني ان المصالحة التي طرحتها المعارضة تجسيد للنهج الذي تسير عليه تلك المعارضة .

ففي حديث مع حسن قاسم السيد عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني يقول فيه رأيه في المعارضة « اذا رجعنا قليلا الى الوراء اي قبل انقلاب ٢٥ مايو ٦٩ عندما كانت هذه الاحزاب من السلطة ، لوجدنا انها تطبق نفس السياسة (...) وانها تسير في فلك الاستعمار الجديد ومؤسساته وترتبط بالدوائر الرجعية العربية وتمارس نفس الاساليب المعادية للديمقراطية والتقدم ولحركة الطبقة العاملة » ، ثم ينتقل بعد ذلك ليؤكد بان المصالحة « هي تعمية للرأي العام في السودان وللابقاء على ماء الوجه (...) وان السعودية كانت وراء المصالحة وانها ما كانت لتتم دون مباركتها».

ومن الطبيعي ان هذا الصراع والاتهامات المتبادلة بين اجنحة المعارضة يستفيد منه النظام ، ويأخذ منه الفرصة للعب على تلك الخلافات . لكن يبدو ان الوضع في السودان واشتداد وتيرة الصراع لم يتح للنميري فرصة للاستمتاع بمثل ذلك .

الهروب الى الخارج

عندما وجد النميري ان الاوضاع المتردية في الداخل صعبة ومعقدة ، وقد تؤدي الى ابعد مما يتوقع اتجه نحو الخارج لكي يعزز اوضاعه المتدهورة وليحقق بعض المكاسب والقروض التي من شأنها ان تساعده على خوض المعارك في الداخل . ولذلك لم يتردد في مباركة زيارة السادات وتأييدها وليس ذلك من باب رد الجميل الذي قدمه له الرئيس المصري عشية الانقلاب الذي حصل ضده فقط ، وانما كحلقة في سلسلة . فمن المعروف ان هناك لجان امنية مشتركة بين النظامين المصري والسوداني ، وتنسيق كامل على صعيد الدور الذي يلعبه كل منهما بشكل منفرد او بشكل مشترك في القارة الافريقية .

والنميري يدرك الثقل الاستراتيجي الذي يمثله السودان سواء داخل افريقيا القارة او على صعيد البحر الاحمر وخاصة في هذه الفترة حيث تستحوذ افريقيا وشواطئها المطلة على البحر الاحمر على نسبة عالية من الصراعات الدولية ، المتداخلة في العمق مع الصراع العربي ـ الصهيوني وذات العلاقة المباشرة مع المعارك الدائرة في الشرق الاوسط .

ضمن هذا الافق قام النميري بجولته الاخيرة في الاقطار العربية ، حاملا معه مشروعه ذي النقاط الثمان الذي يقضي بان تجمد مصر عمل اللجنتين، وتبقي الاتصالات بينها وبين العدو الصهيوني خارج البلدين وتتولى موافاة الدول العربية بنتائج مباحثاتها غير المباشرة معه ، على ان تعلن سوريا ومصر موافقتهما على عقد مؤتمر قمة يعقبه تكوين لجنة عمل تقدم ورقة عمل لمؤتمر قمة اخر موسع يعقد لمناقشة واقرار توصيات لجنة العمل .

ولم يلاق مشروع النميري القبول الذي طمح اليه حامله ، لكن النميري لم ييأس فعاد متبنيا مشروعا من ست نقاط لا يختلف في جوهره عن المشروع السابق . وكان حينها مستعدا لمضاعفة نشاطاته على طريق « التضامن العربي » لان ذلك يعزز من علاقته مع السعودية التي شابها نوع من الفتور اثر تلكؤ مسيرة المصالحة مع المعارضة ، وخاصة عندما ساءت العلاقات بينه وبين المعارضة بسبب موقف كل واحد منهما من زيارة السادات .

واليوم ، وحيث تعاني « مبادرة » السادات المزيد من التعثر ، وحيث لم تثمر المباحثات الثنائية اكثر من دعوة جديدة لقمة ثلاثية في كامب ديفيد ، فان الظروف جميعها تدفع نحو « التضامن العربي» الذي تلوح في الافق امكانية العودة للعمل بمقتضى شروطه .

ومن الطبيعي ان النميري سيشد الرحال من جديد في جولة قادمة علّه يحقق ما فشل في تحقيقه في الجولة السابقة ، واذا ما كتب له النجاح فان هذا سينعكس على الصعيد الداخلي حيث ستجد الجبهة الوطنية نفسها مطالبة بالعودة الى المصالحة التي ستهيء الظروف من اجل انقضاض جديد على الحزب الشيوعي السوداني .

لذا فان النميري وتحركه على الصعيد الداخلي يعرف نوعا من الجمود والتهيؤ الى حين عقد قمة كامب ديفيد التي على ضوء نتائجها ستحدد اكثر فاكثر سياسة النظام السوداني تجاه المعارضة . ولا شك انه بالقدر الذي يزداد فيه تدفق النفط وغزارته بالقدر الذي ترتفع فيه وتيرة القمع وتتلاشى فيه خيوط الديمقراطية الواهية ، وتنزع انظمة من نوع نظام النميري اوراق التوت التي تقتصر في حالات عديدة الى التستر بها تحت ضغط الجماهير ونضالاتها .

وهكذا فان للطبيعة قوانينها ، فالاعاصير التي هبت ، كشفت الى اي مدى يعاني النظام من قصور في بناء البلاد وتنميتها واعدادها لمواجهة طبيعة وتخفف اضرارها ، وفشل النميري شأنه شأن العديد من الانظمة المشابهة له في مواصلة طمس الفوضى الاقتصادية بل وحتى السياسية التي تستشري في اجهزته ، ويحضرنا هنا ما جرى في اثيوبيا عام ١٩٧٤ حيث ان القحط الذي عم البلاد ساعد في اسقاط نظام هيلاسلاسي المهترىء.

ومع اختلاف الظروف ، وكذلك طبيعة السلطة القائمة الان في السودان بتلك التي كانت قائمة في اثيوبيا ، اضافة الى اختلاف طبيعة وحجم المعارضة السودانية مقارنة بتلك الاثيوبية التي كانت تناضل في صفوف الجماهير والشعوب الاثيوبية في العام ١٩٧٤ ، ومع ذلك لا بد من القول ان تشتت الجماهير وتمزق المعارضة هي من العوامل المهمة التي تبيح للعسكر وتفسح امامهم الفرصة للهجوم والانقضاض والوصول الى السلطة . ولربما تكون الجبهة الوطنية قد انقذت النميري حين دخلت معه في الحوار حين كان بحاجة الى ذلك ، كما ان استمرارها على ما هي عليه اطالة لعمر حكمه وتوفير فرص اكبر امامه لتنفيذ مخططه .

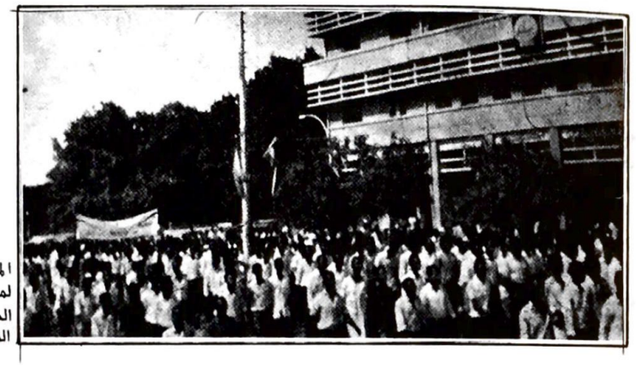

المعارضة : لماذا افتقرت الى الحدود المشتركة الدنيا ؟